المجلد11/ العدد:02 (2021)، ص 934-951

# رواية الحديث بالمعنى وأثرها في موقف علماء العربية في الاستدلال بالحديث النبوي

# TELLING HADITH IN ITS MEANING AND ITS IMPACT ON THE ATTITUDE OF THE ARABIC LANGUAGE SCHOLARS IN THE INFERENCE OF THE PROPHETIC HADITH

**SALIM NASRI[1],**

**سليم نصري [1]**

[1]جامعة محمد بوضياف المسيلةالجزائر، boukharinasri2@gmail.com

تاريخ الاستلام: **2018/11/22** تاريخ القبول: **2020/11/26** تاريخ النشر: **2021/12/28**

**ملخص:**

تعد مسألة الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات قواعد اللغة العربية قضية مهمة مازالت جهود الباحثين فيها تتسع بالبحث والدراسة لتحديد موقف النحاة وعلماء العربية منها، خاصة المتقدمين منهم، وقد كان لرواية الحديث الشريف بالمعنى ما يبرر لبعض الحداثيين المعاصرين انصراف أعلام اللغة عن الاحتجاج بالحديث في اللغة العربية وقواعدها، خاصة أن للرواية بالمعنى تعلقا مباشرا بحجية الحديث النبوي ومكانته التشريعية باعتباره الأصل الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم وهو موجب للتشكيك بالحديث وإهدار لجهود العلماء في حفظه والعناية به، مما يستدعي الوقوف على جميع الآراء وتجليتها.

كلمات مفتاحية: رواية الحديث بالمعنى، حجية الحديث النبوي، قواعد اللغة العربية، موقف النحاة وأهل العربية.

**Abstract**:

The question of inference with the prophetic hadiths on proving arabic language grammar is an important affaire in which researchers' effort continue to widen the scope of research and study to determinate the position of grammarians and arabic language scholars, especially the advanced of them. the telling of hadith with sens comprehension that justify to some contemporary modernists keep away of the arabic language scholars from protesting with hadith in arabic language and its rulers, and this is what requires to stand on all opinions and show them up.

[1] المؤلف المرسل: سليم نصري ، الإيميل: boukharinasri2@gmail.com

**Keywords**: The narration of hadith in the sense, the authenticity of the hadith of the Prophet, the grammar of the Arabic language, the position of grammarians and the people of Arabic.

**Résumé:**

La question de l'inférence avec les hadiths prophétiques sur la démonstration de la grammaire arabe est une question importante dans laquelle les efforts des chercheurs continuent d'élargir le champ de recherche et de l'étude pour déterminer la langue arabe, en particulier les plus avancés. Dire le hadith avec un sens qui justifie à certains modernistes contemporains d'empêcher les érudits de langue arabe de protester avec du hadith en arabe et ses règles, et c'est ce qui exige de s'appuyer sur toutes les opinions et de les montrer.

**Mots clés** : Narration du hadith dans le sens, hadith prophétique authentique, grammaire arabe, position des grammairiens et des arabes.

**مقدمة:**

كان الحديث النبوي الشريف ولا يزال يمثل مصدرا ثانيا بعد القرآن الكريم لا يختلف تعامل المسلم معه من حيث مشروعيته احتكاما واستدلالا فهو حجة بنفسه ومن الوحي غير المتلو، وأيضا أحد أهم انشغالات وتحديات النخبة العربية والإسلامية وذلك لما يتمتع به من دور فاعل وتأثير بالغ في تشكيل العقل الإسلامي وباعتباره المرجع المحوري لكل القراءات الإسلامية الماضية.

وإذا كان العلماء قديما وحديثا قد تعاملوا مع الحديث النبوي باعتباره وحيا إلهيا ثانيا يبين القرآن الكريم ويفسره، ويخصص عمومه ويقيد مطلقه، ومصدرا خصبا للاستثمار في المجتمع الإسلامي في الحكم والتشريع والاقتصاد والتربية والثقافة، وفي علوم اللسان واللغة، فإن الخطاب الحداثي المعاصر قام على القطيعة المعرفية معه، والتشكيك فيه، وذلك بإقصائه وتجاوزه من ساحة الدرس والتفكير العلمي، وتمثل هذا الإقصاء في محاولات إدخال الحداثة الفكرية في مجال قراءة النصوص الشرعية، القرآن الكريم والسنة النبوية، وتارة بالبحث والتفتيش في التراث الإسلامي لما يدعم فكرتهم ويؤسس لدعواهم، وذلك بإثارة شبهة رواية الحديث النبوي بالمعنى لا باللفظ. وقالوا: أن كثيرا من الأحاديث رواها الرواة بالمعنى لا بالألفاظ المسموعة منه ﷺ، ولهذا فهي تحمل فهم الراوي للحديث وليست من كلمات الرسول ﷺ، ورأوا في عزوف بعض النحاة وبعض أهل اللغة من المتأخرين الاستشهاد بالحديث النبوي على اللغة والنحو دليلا على أنهم رفضوا الاستدلال بالحديث النبوي، فلم يعتبروه حجة ولم يعتمدوه في وضع القواعد، هكذا أطلقوا الحكم؛ أن النحاة واللغويين ما كانوا يرون الاستشهاد بالحديث النبوي، وجعلوا من ذلك متكأ لإسقاط حجيته وعدم الاعتداد به.

**إشكالية البحث:**

هذا؛ وتفنيدالدعوى الحداثيين هذه في انصراف النحاة وعلماء اللغة عن الاحتجاج بالحديث النبوي تتحدد إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

- ما هو حكم الرواية بالمعنى عند المحدثين؟
- ما هو موقف النحاة وعلماء اللغة من قضية الاستشهاد بالحديث النبوي؟
- ما هي دواعي انصراف بعض النحاة واللغويين عن الاحتجاج بالحديث النبوي؟
- هل كان لرواية الحديث بالمعنى واختلاف النحاة في ذلك أثر على حجيته والاستدلال به؟

الأصل في رواية الحديث النبوي أن يكون على اللفظ المسموع منه ﷺ فإذا نسي الراوي اللفظ أو خشي عدم ضبطه جازت الرواية بالمعنى على سبيل التخفيف والرخصة، فالأصل رواية الحديث باللفظ والرواية بالمعنى رخصة، وبعد جمع السنة النبوية وتدوينها لم يعد هناك من الرواة من يروي الحديث بالمعنى، إلا أن طائفة من الحداثيين أنكروا جواز رواية الحديث بالمعنى وجعلوا من ذلك موجبا لسقوط الاحتجاج بالحديث النبوي.

يقول أبو رية: «حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة، ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما يسمونه صحيحا، أو ما جعلوه حسنا-حديث-قد جاء حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق الرسول به، ووجدت أن الصحيح منه على اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة، وقد يوجد بعض الألفاظ المفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة وذلك في الفلتة والندرة، وتبين لي أن ما يسمونه حديثا صحيحا إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته.

ومن أجل ذلك جاءت أكثر الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغاته صلوات الله عليه إلا نور خافت أو شعاع ضئيل»(أبو رية، (د ت)، ص20).

ويقول كذلك: «ولقد كان لرواية الحديث بالمعنى -ولا جرم-ضرر كبير على الدين واللغة والأدب». (أبو رية، (د ت)، ص21).

وتبعالأبي رية زعم عبد المجيد الشرفي أن «أعلام اللغويين في القرن الثاني للهجرة لم يعتبروا الحديث حجة، ولم يعتمدوه لا في وضع القواعد ولا في الشرح والتفسير، رغم تأكدهم من فصاحة النبي. كل ما في الأمر أنهم كانوا لا يثقون في أن ما ينسب إليه قد روي بلفظه لا بالمعنى فقط، لاسيما والمدة الفاصلة بين عصر النبوة وعهد التدوين تزيد على القرن، وأن الرواة لم يكونوا جميعهم من العرب الخلص، بل كان الموالي يمثلون الأغلبية المطلقة من بينهم. وكيف يثقون بالأحاديث وهم يرون عددها يتضخم من يوم إلى آخر، ويشيع فيها الوضع والكذب؟»( الشرفي،2008، ص 177-178.)

وقال أيضا: «من المعروف أن معظم علماء اللغة والنحاة المتقدمين لم يكونوا يحتجون بالحديث»( الشرفي ،2011م، ص65) .

ويذهب أحمد أمين إلى عقد الصلة بين رواية الحديث بالمعنى وعدم حجيتها في اللغة، فعدم تقيد رواة الحديث بألفاظ الرسول هو الذي دفع النحاة إلى عدم الاحتجاج بالحديث «وقد كان الصحابة والتابعين ومن بعدهم يرون جواز رواية الحديث بالمعنى، لا يتقيدون فيه بألفاظ الرسول ﷺ، فجاءت أحاديث كثيرة مختلفة الألفاظ، فروي حديث ((زوجتكها بما معك من القرآن))(رواه البخاري ، رقم (5029)، رقم (5132))، و((ملكتها بما معك من القرآن))(رواه البخاري ، رقم (5141)، ومسلم ، رقم (2632))، و((خذها بما معك من القرآن))لم أقف على هذا اللفظ بعد طول بحث، وما ذاك إلا لأن رواة الحديث الأولين حافظوا على المعنى وعبروا عليه بما يدل عليه من عندهم» (أحمد ، (د ت)، ص133)

وهو في هذا يطلق الأحكام دون تتبع للمسألة، ويعمم جواز الرواية بالمعنى في جيل الصحابة والتابعين دون تمحيص، والخلاف في المسألة معروف بل وجد من السلف من يمنع ذلك مطلقا كابن سيرين وغيره، على أن الصحابة رضي الله عنهم أثر عن الكثير منهم التشدد في رواية الحديث بلفظه خشية الوقوع في الخطأ وخوفا من التحريف فكانوا يتحرون ألفاظه ﷺ كما سيأتي بيانه.

واحتج بعضهم أن غالب الأحاديث مروية بالمعنى بما قاله أبو العباس القرطبي في كتابه "المفهم شرح صحيح مسلم": «استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، فيقولون في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا ...»(أحمد، 1416هـ/1995م، ص79)قال: «ونحن نعتقد أن هذا التجويز لم يكن مقصورا على بعض فقهاء أهل الرأي كما يذكر القرطبي، فالغالبية العظمى من الأحاديث مروية بالمعنى وإن لم يصرح بذلك كثير من أهل الحديث» (عبد الجواد، 1998م، ص290)

ويقول آخر: «وأن عدم الحرص على لفظ الحديث كان في المائة الأولى للهجرة أي في عهد الصحابة والتابعين»(محمد ، 2005، ص257) ، ويدلل على ما ذهب إليه برأي أحد المستشرقين: «يقدم لنا "يوهان فوك FUK."، (يوهان ، 1993م، ص626) أسبابا مقنعة جديرة بأن تضيء لنا جوانب خفية من موقف المحدثين من قواعد اللغة العربية، فهو يذكر أن اللغة العربية لم تحظ بعناية خاصة في المدينة ولم يتمسك المتعلمون فيها بتعاليم القواعد ومبادئها» (محمد ، 2005، ص264)، ويواصل هجومه على أهل الحديث وقدوته في ذلك دائما المستشرق "يوهان فوك"، حيث يقول: «إن المحدثين كانوا بعيدين، بحكم حرصهم على مادة الحديث وإهمالهم قواعد اللغة العربية عن مراعاة مقتضيات سلامة اللغة عملا بمبدأ أن خشية الله أفضل من الإعراب» (محمد ، 2005، ص265)

**مناقشتهم في ذلك والجواب عليه:**

وللإجابة على ما قيل لابد من عرض أقوال أهل العلم بالحديث في حكم الرواية بالمعنى.

**حكم رواية الحديث بالمعنى:**

ذهب كثير من السلف إلى عدم جواز رواية الحديث بالمعنى، ونصوا على وجوب تأدية الحديث بلفظه ولم يوردوا في ذلك تفصيلا، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن مالك بن أنس قال: (كل حديث للنبي ﷺ يؤدى على لفظه وعلى ما روى وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى)، (الخطيب، (د.ت)، ص188) ثم ساق جملة أخرى من الآثار عن الإمام مالك في النهي عن ذلك والجواز في غيره ما كان من حديث النبي ﷺ.(الخطيب، (د.ت)، ص189)

وفي الكفاية كذلك: (عن وكيع قال سمعت الأعمش يقول: كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لئن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه ولوا أو ألفا أو دلا).(الخطيب، (د.ت)، ص178)

أما الصحابة رضي الله عنهم فأمرهم أشد، روى الخطيب بسنده عن محمد بن سوقة يذكر عن أبي جعفر محمد بن علي قال: (لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ أحد إذا سمع من رسول الله ﷺلا يزيد فيه ولا ينقص)(الخطيب، (د.ت)، ص171)، بل كانوا يرون رواية الحديث النبوي على اللفظ النبوي واجبا فقد بوب الخطيب على ذلك فقال: (باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ ومن رأى ذلك واجبا)(الخطيب، (د.ت)، ص171) كما ساق جملا كثيرة عنهم في ذلك.

**وجوز بعضهم رواية الحديث بالمعنى بشروط:**

قال الحافظ ابن صلاح: «إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه: فإن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها خبيرا بما يحيل معانيها بصيرا بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه ألا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير.

فأما إذا كان عالما عارفا بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول: فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين وطائفة من أهل الفقه والأصوليين من الشافعيين وغيرهم.

ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازه في غيره، والأصح: جواز ذلك في الجميع، إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحد في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ»(ابن الصلاح، (د ت)، ص122-123)

ومع هذا فقد أثر عن الكثير من الصحابة كما سلف في كلام الخطيب في الكفاية المنع من ذلك والتشدد خشية الوقوع في الخطأ، قال الشيخ المعلمي: «ومع هذا فقد عرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرون ضبط الألفاظ، وكان ابن عمر ممن شدد في ذلك، وقد أتاهم الله من جودة الحفظ ما أتاهم... فعلى هذا ما كان من أحاديث المشهورين بالحفظ فهو بلفظ النبي ﷺ وما كان من حديث

غيرهم فالظاهر ذلك لأنهم كلهم كانوا يتحرون ما أمكنهم، ويبقى النظر في تصرف من بعدهم» (المعلمي، 1405هـ/1985م، ص83)

ثم إن الذين أجازوا الرواية بالمعنى، فقد «أجازوها على أنها رخصة تتقدر بقدر الحاجة إليها لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية» (أبو شهبة، (د ت)، ص79)

«وهؤلاء المجيزون كانوا عربا خلصا غالبا، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة، وأنهم قد سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ومحامل الكلام، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون ما هو دين، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله، وأنه كذب على الله فيما شرع وحكم» (أبو شهبة، (د ت)، ص37)

والأحاديث الواردة عنه ﷺ «ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن النبي ﷺ وهي كثيرة، ومنها ما أصله قولي، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول أمرنا النبي ﷺ بكذا أو نهانا عن كذا أو قضى بكذا أو أذن بكذا وأشباه هذا، وهذا كثير أيضا» (المعلمي، 1405هـ/1985م.، ص83)

وليس كل الأحاديث يجوز روايتها بالمعنى، بل هناك من الأحاديث ما لا يجوز فيه ذلك من ذلك الأحاديث التي هي من «جوامع الكلم، أو مما يتعبد بلفظه كأحاديث الدعاء أو كان محفوظا للراوي لم تجز الرواية بالمعنى في هذه الأحوال كلها» (أبو زهو، 1404هـ/1984م، ص201)، فإذا كانت الأحاديث من هذا النوع فهي ممنوعة بالاتفاق.(أبو شهبة، (د ت)، ص74)

هذا فيما يتعلق بالصحابة أما فيما يخص التابعين، «فقد كانوا يتحفظون الحديث كما يتحفظون القرآن... وكان غالبهم يكتبون ثم يتحفظون ما كتبوه ثم منهم من يبقي كتبه ومنهم من إذا أتقن المكتوب حفظا محا الكتاب وهؤلاء ونفر لم يكونوا يكتبون، غالبهم ممن رزقوا جودة الحفظ وقوة الذاكرة كالشعبي والزهري وقتادة. وقد عرف منهم جماعة بالتزام رواية الحديث بتمام لفظه كالقاسم بن محمد بن أبي بكر ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة» (المعلمي، 1405هـ/1985م.، ص84)

أما فيما يخص أتباع التابعين «فلم يكن فيهم راو مكثر إلا كان عنده كتب بمسموعاته يراجعها ويتعاهدها ويتحفظ حديثه منها، ثم منهم من لم يكن يحفظ، وإنما يحدث من كتابه. ومنهم من جرب عليه الأئمة أنه يحدث من حفظه فيخطئ، فاشترطوا لصحة روايته أن يكون السماع منه من كتابه، ومنهم من عرف الأئمة أنه حافظ، غير أنه قد يقدم كلمة أو يؤخرها، ونحو ذلك مما عرفوا أنه لا يغير المعنى فيوثقونه ويبينون أن السماع منه من كتابه أثبت» (المعلمي، 1405هـ/1985م.، ص84)

ولما كانت الرواية بالمعنى رخصة لوقوع الحرج والنصب في ضبط الألفاظ، وإنما كان هذا زمن التدوين، وفي عصور الرواية أما بعد تدوين الحديث في المصنفات والكتب فلم يبقى موجب لذلك، بل وجب إتباع اللفظ لزوال الحاجة إلى قبول الرواية بالمعنى(نور الدين، 1401هـ/1981م، ص228) (أبو شهبة، (د ت)، ص74) (أحمد، 1416هـ/1995م، ص131)

قال ابن الصلاح: «ثم إن هذا الخلاف لا نراه جاريا -ولا أجراه الناس فيما نعلم-فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره، والله أعلم» (ابن الصلاح، (د ت)، ص123)

أما فيما ذهبوا إليه من كون أغلب الأحاديث رويت بالمعنى فلا بد أن يكون زعما لا برهان عليه، ودعوة باطلة لا أساس لها، وهذا لا يعني أن كل الأحاديث رويت بألفاظها، بل كما قال الأئمة أن القصة الواحدة أو الواقعة الواحدة رويت بألفاظ مختلفة وإن كان المعنى واحدا ولكن «من الأحاديث ما اتفقت الروايات على لفظها، أفلا يدل اتفاق الروايات على اللفظ أن هذا حقيقة اللفظ المسموع من الرسول ﷺ، ومن الأحاديث ما لا يشك متذوق للبلاغة على أنها من كلام أفصح العرب، وأنها لن تخرج إلا من مشكاة النبوة، ومن قبل أدرك أئمة اللغة والبيان هذه الحقيقة فألفوا الكتب في البلاغة النبوية» (أبو شهبة، (د ت)، ص52)

وأما نحن اليوم، وفي عصرنا هذا فلم يعد الخلاف السابق يعنينا بل هو خلاف لا طائل تحته «فقد استقر القول في العصور الوسطى الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملا وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرا» (أحمد، 1416هـ/1995م، ص130)

**قال القاضي عياض:**«ينبغي سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع للرواة قديما وحديثا...»(أحمد، 1416هـ/1995م، ص130)

«وأما الآن فلن ترى عالما يجيز لأحد أن يروي الحديث بالمعنى، إلا على وجه التحدث في المجالس، وأما الاحتجاج وإيراد الأحاديث رواية فلا» (أحمد، 1416هـ/1995م، ص131)

فلا وجه لذلك التهويل والإيهام، ولا داعي اليوم لإثارة هذه القضايا من جديد بعد إجماع الأمة منذ عصر التدوين على قبول حديث رسول الله ﷺ والعمل به.

**موقف النحاة وأهل اللغة من الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي:**

أما فيما يتعلق بعزوف النحاة وأهل اللغة عن الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي فهذه دعوة عريضة، تحتاج الوقوف على كلام القوم وموقفهم منه، وبيان ذلك كالتالي:

**أولا: منع الاستشهاد بالحديث:**

تزعم هذا الاتجاه أبو الحسن بن الضائع(ابن الضائع ، 1986م، 333/4) وتلميذه أبو حيان الغرناطي (أبو حيان ، 1418هـ/1997م، 185/1- 189)، قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة بكلام النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب. قال: وابن

خروف(ابن خروف ، 1411ه/1991م، 4/326-327) يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي ِ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى» (البغدادي ، 1409ه/1969م، 11/12)

وقال أبو حيان في شرح التسهيل:« قد أكثر المصنف من الاستدلال، بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب – كأبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر الخليل وسيبويه من الأئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين- لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس» (البغدادي ، 1409ه/1969م، 11/12)

**وعلى انصراف السابقين عن الاحتجاج بالحديث النبوي بأمرين:**

قال: «وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺلم تنقل بتلك الألفاظ جميعها.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب» (البغدادي، 1409ه/1969م، 11/12)

**مناقشة أصحاب هذا المذهب والرد عليهم:**

**ويمكن مناقشة أصحاب هذا المذهب والرد عليهم في النقاط التالية:**

1-استشهاد أصحاب المعاجم بالحديث النبوي في معاجمهم كالجوهري (ت 397ه)، في صحاحه، وابن سيده (ت 458ه)، في مخصصه، والأزهري(ت615ه) في تهذيبه، حتى قال السهيلي: «لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسالة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل» (سعيد الأفغاني، 1407ه/1987م، ص 49)

2-أن أ حاديث الرسول ﷺ اصح سندا من أشعار العرب، حيث إن الحديث نقل عن العرب الفصحاء مع العدل والضبط، فهو أوثق من نقل أهل اللغة الذين ينقلون عن واحدٍ لا تعرف حاله.

3-أن تدوين الحديث النبوي قد تم قبل فساد اللغة، فما روي باللفظ فأمره واضح، وما روي بالمعنى إنما رواه عرب ٍخلص قبل تفشي الخطأ في اللغة.

4-أن المطلوب غلبة الظن وليس اليقين، فالظن كافٍ في نقل مفردات الألفاظ، وتقعيد القواعد وهو مناط الأحكام الشرعية.

5-أن اللحن وقع في الشعر كما وقع في الحديث، وكذلك التبديل والتصحيف وقعا في الشعر أيضا إضافة إلى أن الحديث قد اعتنى به العلماء فصححوه ونقحوه، وعلوم الحديث خير دليل على ذلك، بينما الشعر لم يتوفر له ما توفر للحديث (صالح، 2007، ص 52)

**ثانيا: التوسط بين المنع والجواز.**

يفرق هذا الاتجاه في نصوص السنة النبوية بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ وما يحتمل التغيير في ألفاظه، وقد عبر عن هذا الموقف الشاطبي، قال البغدادي في خزانته: «وتوسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أعتني بنقل لفظها.

قال في شرح الألفية: لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعره، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات، وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، الأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية» (البغدادي ، 1409هـ/1969م، 1/12- 13)

وقد تبعه السيوطي في الاقتراح، حيث قال: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي...»(البغدادي، 1409هـ/1969م، 1/13)

**ثالثا: جواز الاستشهاد بالحديث.**

يتضمن هذا الاتجاه طائفتين، الأولى يمثلها علماء المعاجم كابن فارس والأزهري ومنهم صاحب لسان العرب ابن منظور الذين اعتمدوا على الحديث في معاجمهم، أما الطائفة الثانية فتضم علماء النحو والصرف كابن مالك وابن هشام والاستربادي والبغدادي، وقد اعتمد هذا الاتجاه الحجج التالية:

قال البغدادي: «وقد رد هذا المذهب -مذهب ابن الضائع وتلميذه أبو حيان-البدر الدماميني في شرح التسهيل ولله دره، فإنه قد أجاد في الرد» (البغدادي، 1409هـ/1969م، 1/14)

**ثم نقل كلام الدماميني هذا مع حجج هذا الاتجاه فكانت كالتالي:**

- إن اليقين غير مطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب والذي يغلب على الظن أن الحديث لم يبدل، فالأصل عدم التبديل لاسيما مع شدة التحري ودقة الضبط.

- ينحصر الخلاف في جواز النقل بالمعنى فيما لم يدون، أما ما دون وكتب فلا يتصور فيه التبديل والتغيير.

- إن كثيرا من الأحاديث قد دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة وعلى افتراض حصول التبديل في نصوص الحديث فإن حصوله لا ينفي الاحتجاج به لغويا لأن غايته تبديل ما يحتج به بآخر يحتج به أيضا(البغدادي، 1409هـ/1969م، 1/14-15)

قال الشيخ محمد الخضر حسين:(محمد الخضر، (1958-1876)، 6/114-113)«فنظرة إلى معاجم "التهذيب "للأزهري و "الصحاح " للجوهري، و"الجمل" و"مقاييس اللغة" لابن فارس، و"الفائق " للزمخشري، كافية لدحض ما ادعى أبو حيان(محمد الخضر ،1407ه/1987م، ص49)

الرد على محمود أبي رية والشرفي عبد المجيد:

وردا على ما زعمه أبي رية وتبعه في ذلك الشرفي من أن أغلب النحاة ما كانوا يرون الاستشهاد بالحديث النبوي وهو زعم باطل؛ فقد عد "ابن الطيب" من القائلين بجواز الاستشهاد بالحديث من النحاة: ابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي، بل وقال: «لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع (ت680ه) في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (ت911ه)»(محمد الخضر ،1407ه/1987م، ص49)

وأما ما ذهب إليه "الشرفي" من إطلاق الحكم أن أعلام اللغويين لم يعتبروا الحديث حجة ولم يعتمدوه في وضع القواعد ولا في الشروح والتفاسير، فهو محض جهل ناشئ عن قلة اطلاع، وردا لدعواه هذه فإن من أقدم ما وصلنا من شواهد التاريخ كتاب"معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (173-100ه)، وقد جعل من الحديث النبوي مادة أصلية في الاستشهاد والاستدلال على معاني اللغة وألفاظها ومن ذلك:

- مادة [عق] قال الخليل (الخليل، 1985م، 62/1) : العرب تقول: عق الرجل يعق إذا حلق عقيقته وذبح عنه شاة، وتسمى الشاة التي تذبح لذلك: عقيقة. ومن الحديث: «كل امرئ مرتهن بعقيقته»أخرجه أحمد في المسند 8/5، وأبو داود (2837)، والترمذي(1522)، والنسائي (4220)، وابن ماجه (3165)، وما ذكره المصنف هو لفظ ابن ماجه.

وفي الحديث: «أن رسول الله ﷺ عق عن الحسن والحسين بزنة شعرهما ورقا". أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط(2/133/1)، والبيهقي(512/9)، رقم (19297)، وأحمد في المسند (390/6)، وأنظر: إرواء الغليل (405/4-402).

وقال الخليل في مادة [عج] (الخليل، 1985م، 67/1): العج: رفع الصوت، يقال: عج يعج عجا وفي الحديث: «أفضل الحج العج والثج».أخرجه الترمذي: (827) واستغربه، وابن ماجه (2924)، والحاكم في المستدرك(450/1)، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وأحمد في المسند (56/4)، بلفظ مقارب للفظ المصنف. فالعج رفع الصوت بالتلبية، والثج صب الدماء يعني الذبائح.

قال الخليل في مادة [عد](الخليل، 1985م، 80/1): والعداد: اهتياج وجع اللديغ وذلك إذا تمت له سنة من يوم لدغ هاج به الألم، وفي الحديث: «مازالت أكلة خيبر تعادني فهذا أوان قطع أبهري.» أخرجه البخاري: (4428)، وأبو داود (4513)، والدارمي(67) وأحمد في المسند (18/6).

وقال مادة [خشع](الخليل، 1985م، 112/1) : قال: الخشعة ، قف غلبت عليه السهولة، ، قف خاشع وأكمة خاشعة أي ملتزمة لاطئة وفي الحديث: «كانت الكعبة خشعة على الماء فدحيت منها الأرض».ذكره الهروي في غريب الحديث، والزمخشري في الفائق في غريب الحديث.

مادة[خلع](الخليل، 1985م، 119/1): قال: وفي الحديث: «خلع ربقة الإسلام من عنقه».أخرجه الترمذي: (2863)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

مادة [خنع](الخليل، 1985م، 121/1) : قال: الخنع ضرب من الفجور، وخنع فلان لفلان أي؛ ضرع إليه إذا لم يكن صاحبه أهلالذلك، وأخنعته الحاجة إليه: أخضعته، والاسم الخنعة وفي الحديث: «أخنع الأسماء إلى الله من تسمى ملك الأملاك»أخرجه البخاري: (6206)، ومسلم (2143)، وأبو داود (4961)، والترمذي (2837)، وأحمد في المسند (244/2).

وقد اهتم بعض الباحثين المحدثين منهم والمعاصرين بهذه القضية وأفردوا لها فصولا في كتبهم كان من أولها بحثان للشيخ محمد الخضر حسين، فالأول "الحديث الشريف" والثاني "الاستشهاد بالحديث في اللغة".

وقد نشر هذا في مجلة مجمع اللغة العربية وكان عليه اعتماد المجمع في القرار الذي اتخذه بشأن الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو والصرف، وضمن الأستاذ سعيد الأفغاني كتابه "في أصول النحو"، بحثا بعنوان "ما يحتج به من الحديث الشريف"، وكذا فعل الأستاذ عبد الجبار علوان في كتابه "الشواهد والاستشهاد في النحو"، وأفرد الدكتور محمد عيد لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد بالحديث" أحد موضوعات كتابه "الرواية والاستشهاد باللغة العربية"، والدكتور محمد خير الحلواني في كتابه "أصول النحو العربي" (خديجة ، 1981م، (د ط)، ص15)

**موقف الباحثين الم ،حدثين من سكوت المتقدمين.**

إن المتأمل في هذه الدراسات وغيرها في هذا الشأن يلحظ مدى وفرتها عند الباحثين المحدثين والمعاصرين الذين اهتموا بهذه القضية، والذي يثير السؤال والدهشة هو: لماذا سكت النحاة المتقدمون عن مناقشة مسألة الاحتجاج بالحديث في اللغة وانصرفوا عن استخدامه حتى عصر ابن مالك؟ هذا ما حاول الباحثون المعاصرون الإجابة عليه.

وقد مر آنفا ما احتج به أبو حيان من عدم وثوق العلماء أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، وذلك لسببين أولهما: تجويز النقل بالمعنى، وثانيهما: وقوع اللحن كثيرا فيما روي من الأحاديث، غير أن «تحرج أئمة اللغة من رواية الحديث، خوفا من الكذب على رسول الله ﷺ» (أحمد عمر ، 1400ه/1995م، ص120)هو الباعث على ذلك فيما يرى أحد الباحثين المحدثين «فقد أدركهم هذا الخوف كما أدرك الرعيل الأول، فنرى إماما: كالأصمعي يتجنب رواية الحديث إلا قليلا، واختار العلماء الاتجاه الأمثل في الاحتياط والورع، حفاظاعلى السنة النبوية» (أحمد عمر ، 1400ه/1995م، ص120)

والذي ذهب إليه الباحث بعيد، فالاحتياط في الرواية والتشدد فيها أهل الحديث أولى به، كما مر بنا وليس هذا بخاف على أحد.

إذن فما الذي جعل النحاة الأوائل، وحتى زمن ابن الضائع وأبي حيان يلوذون بالصمت حول هذه القضية.

وقد أبدى بعض الباحثين ثلاث أشياء يحتمل أن تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التصريح بموقفهم منه:

1-إن النبي ﷺ قال قولته المشهورة: ((أنا أفصح العرب بيد أنبي من قريش))حديث لا أصل له ومعناه صحيح. قال العجلوني في كشف الخفاء: «قال في اللآلئ معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد، ورواه ابن سعد عن يحي بن يزيد السعدي مرسلا بلفظ أنا أعربكم أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخذري ...، ومثله أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، أورده أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه وإسناده». إسماعيل بن محمد العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس، حققه يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم، دمشق، ط1، 1422هـ/2001م، 232/1.

فلم تترك هذه المقولة مجالا لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرا مسلما به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2-إن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول ﷺ، وما هو ليس له.

3-إن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرجون من البت في هذه القضية(خديجة، 1981م، (د ط)، ص15-16)

وهذا الموقف لا يعطينا صورة واضحة لما نحن فيه، ذلك أنهم كانوا في رواية الأشعار يتأثرون بطريقة أهل الحديث في التحري ومن العجب أنهم لم يستشهدوا بالحديث مع أن شروط المحدثين كانت أدق وأقوى، وهذا العجب أبداه أكثر من عالم وباحث متقدم ومتأخر، إذ قد نبه ابن حزم في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" إلى مواقف النحاة من القرآن الكريم وحديث رسول الله ﷺ وأظهر عجبه من هذا الإهمال فقال: «إني لأعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول وهو أفصح العرب، وما في الضلال أبعد من هذا » (ابن حزم ، 1400هـ/1981م،37/4/1)

ويتابع صبحي الصالح الإمام ابن الحزم في التعجب من احتجاج معظم النحاة المتقدمين برواية الأشعار ورفض الاحتجاج بالحديث فيخاطب القارئ متسائلا: «ألا تأخذك الدهشة وأنت تراهم يقبلون على الروافد الصغيرة ويتركون النبع مهجور» (صبحي، 1991م، ص326)

ويبدي دهشته مرة أخرى محتجا عليهم بقوة شروط المحدثين في الرواية: «لكنا نعجب مرة أخرى للنحاة الأولين: كيف طوعت لهم أنفسهم أن يهجروا حديث رسول الله وهم يحتجون، ويلتمسون الشواهد لما يبوبون ويفصلون، مع أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن شروط المحدثين في المشافهة والإسناد تضمن لهم أصدق الأخبار وأقومها قيلا»(صبحي، 1991م، ص329)

ولعل السبب في ذلك هو انصراف اللغويين والنحويين إلى ما يرويه لهم رواة الأشعار، وهذا الانصراف استغرق جهودهم، كما يقول سعيد الأفغاني في كتابه "أصول النحو": «ولكن ذلك أي: الاحتجاج بالحديث لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبقى فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر» (سعيد الأفغاني، 1407هـ/1987م، ص45)، أو لأن تلك الثروة من الأحاديث لم تكن في زمن الأوائل من النحاة قد جمعت بعد «إذ صرفوا أنفسهم عن الحديث فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ثم الاحتجاج عليها. ومن الحق أن يقال: إن الرواد الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل القرن الثاني كانوا في فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع بعد، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم» (محمد، 1979م، ص128)

ولما كان علماء اللغة المتأخرين أكثر إلماما بكل ما صنفه السابقون ومن بينه كتب الحديث مكنهم ذلك من أن يكونوا أوسع إطلاعا على نصوص غاب أكثرها على الأولين، وفي هذا يقول سعيد الأفغاني: «ولذلك نجد لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئا وافرا مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا فرحين مغتبطين كثيرا من قواعدهم التي صاحبها شح المورد» (سعيد الأفغاني، 1407هـ/1987م، ص50)

وينكر الأفغاني على أبي حيان «جموده وضيق نظرته وانتجاعه الجذب، والخصب محيط به من كل جانب» (سعيد الأفغاني، 1407هـ/1987م، ص50)

بل ناقض أبو حيان نفسه؛ فقد حصرت له الباحثة "خديجة الحديثي" في كتابها " موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف" لأبي حيان في كتابيه "ارتشاف الضرب" و"منهج المسالك" ثمانية وعشرين حديثا انفرد في الاحتجاج بها، وبنى عليها حكما جديدا أو معنى جديدا أو استعملا جديدا(خديجة، 1981م، (د ط)، ص347-364)

أما في ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الرواة جوزوا الرواية بالمعنى، فتجد القصة الواحدة قد رويت بألفاظ مختلفة، فقد تقدم الكلام عليه على أن المجوزين قد أحاطوا ذلك بشروط لم تتوافر إلا في الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء، والرواة ممن كانت لغتهم سليقة وجبلتهم عربية، فلو غير أحدهم -وهو العربي المطبوع- لفظا بلفظ آخر مرادف له لكان على النحاة تفضيله على غيره من كلام العرب لأن تقلب صاحبه في البيئات العربية الفصحى لا يسمح قط بالتردد في قبوله والأخذ به، لذلك قال الإمام أحمد في الشافعي: «إن كلامه في اللغة حجة» (صبحي ، 1991م، ص329)

وأما وقوع اللحن في بعض الأحاديث فهي «كما يرى الأستاذ عبد الجبار علوان حجة واهية؛ لأن كثيرا من رواة اللغة والشعر كانوا أعاجم كخلف الأحمر وحماد الراوية مثلا، بل إن حملة العلم كما قال ابن خلدون في الأمة الإسلامية كان أكثرهم من العجم... وإن كان منهم العربي في نسبه فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيخته» (خديجة، 1981م، (د ط)، ص390)

وإن وقع اللحن في رواية بعض المحدثين، وأكثر منه البعض مع التصحيف فإن ذلك لا يتجه إليهم جميعا، يقول محمد عيد: «فإن وجد شيء من اللحن قد وقع في الحديث فهو قليل جدا لا ينبني عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إنجاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه» (محمد، 1979م، ص330)

وهذا ما يؤكده الدكتور مهدي المخزومي: «وأخطئوا لأنهم أبعدوا جانبا مهما من المصادر اللغوية، وهو الحديث، فلم يرضوا الاستشهاد به، لأنهم زعموا أن كثيرا من رواته كانوا من الموالي، وهم عرب بالتعلم، لا بالسليقة، والطبع، ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف مع أنهم لو أنصفوا لعدلوا عما ذهبوا إليه لأنهم كانوا يعلمون مدى حرص المحدثين على سلامة الأحاديث، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها» (مهدي، ط1406،3هـ/1986م، ص58)

وهو يؤكد على شدة حرص المحدثين على سلامة لغة الحديث في رده على النحاة «فهم كما ترى يثقون بسيبويه والفراء وأمثالهما في نقل الروايات اللغوية ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ، ولم يتوانوا أن يغلطوا العرب أنفسهم، إذا نقلا عنهم شيئا، وكان منافيا لأوضاعهم وأصولهم، ولا يثقون بعامة المحدثين الذين عرف عنهم الحرص على سلامة النصوص الدينية، والمبالغة في التحرج من أن يغيروا نصا أو يحرفوه»(مهدي، ط1406،3هـ/1986م، ص58)

وكخلاصة لما سبق ذكره من كلام، فقد قال الدكتور صبحي الصالح: «وإن هذه المقاييس التي أخذ بها المحدثون لدى رواية المتون -إلى جانب ما التزموه من دقة بالغة لدى رواية الأسانيد- لتؤكد تأكيدا قاطعا أن مانعي الاحتجاج بالحديث من اللغويين والنحويين المتقدمين ارتكبوا خطأ جسيما حين تعللوا بأن مرويات الحديث لا تؤنس الثقة بأنها من لفظ النبي العربي الكريم: فإن هؤلاء المانعين

أنفسهم عرفوا -كما عرف المجيزون- أن ما في روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب» (صبحي ، 1991م، ص131- 132)

هذا ومن الجدير بالذكر في موضوعنا هذا الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين على القول إن الاستشهاد بالحديث النبوي متقدم على ابن مالك، وابن خروف.

يقول الباحث أحمد ماهر البقري: «ولعل الزمخشري (538-467 هـ) أول من اتخذ الأحاديث النبوية أصلا من أصول اللغة للاستشهاد بها على قواعد النحو، وإن استشهد من قبله في مصنفاتهما ابن خروف (ت609هـ) والسهيلي (ت581هـ)، بل كان يستشهد به أحيانا أبو علي الفارسي (ت377هـ)، وابن جني (ت392هـ)، وابن بري المصري (ت 582هـ)»(أحمد ماهر ،1988م، ص96)

وتخلص الباحثة خديجة الحديثي في بحثها: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف إلى أن أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف وإن كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليل.

ثم إن من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم تابعوهم في الاحتجاج به على قلة أيضا، وإن كان متأخروهم قد زادوا عليهم.

إن نحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى قد توسعوا في الاحتجاج به واعتمدوا في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل على الحديث النبوي الذي قاموا باستقرائه من جديد، واثبتوا ما جاء منه وفيه صور من التعبير تختلف عما أثبته النحاة الأوائل (خديجة، 1981م، (د ط)، ص423)

وبهذا نستقر على جواز الاحتجاج بالحديث الصحيح من هذه الأنواع التي أوردناها -وبخاصة ما دون منه في الصدر الأول-لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه مما خلا من أمثالها أسلوب القرآن الكريم، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منثوره ومنظومه، وبهذا نعيد إلى الحديث النبوي الشريف مكانته ورفعة منزلته ونعيد الاطمئنان إلى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه (خديجة، 1981م، (د ط)، ص 422)

هذا وقد عالج مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسألة الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ "محمد الخضر حسين" في بحث له، وانتهى المجمع إلى النتائج المرضية التالية:

«لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الستة فما قبلها. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي؛

1-الأحاديث المتواترة والمشهورة.

2-الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

3-الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم

4-كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

5-الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
6-الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة وابن سيرين.
7-الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها متحدة(سعيد الأفغاني، 1407هـ/1987م، ص 55-56.)

**الصحابة وقواعد اللغة في رواية الحديث:**

أما فيما يذهب إليه بعضهم من عدم عناية الصحابة والتابعيين بقواعد اللغة في رواية الحديث محتجا على ذلك بالمستشرق "يوهان فوك"، فهذه شبهة متهافتة كتهافت صاحبها وسيده، فالصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم عرب أقحاح عليهم نزل القرآن، فأنى لهذا المستشرق وهو الفتى الأعجمي الاستدراك عليهم وهم أئمة اللغة والبيان.

يقول محمود محمد شاكر: «والمستشرق فتى أعجمي، ناشئ في لسان أمته وتعليم بلاده ومغروس في آدابها وثقافتها، (ألماني أو إنجليزي أو فرنسي)، حتى استوى رجلا في العشرين من عمره أو الخامسة والعشرين، فهو قادر أو مفترض أنه قادر تمام القدرة على التفكير والنظر، ومؤهل أو مفترض أنه مؤهل أن ينزل في ثقافة ميدان "المنهج"، و"ما قبل المنهج" بقدم ثابتة. نعم هذا ممكن أن يكون كذلك، ولكن هذا الفتى يتحول فجأة عن سلوك هذا الطريق ليبدأ في تعلم لغة أخرى، هي هنا العربية مفارقة كل المفارقة، للسان الذي نشأ فيه صغيرا، ولثقافته التي ارتضع لبانها يافعا يدخل قسم اللغات الشرقية في جامعة من جامعات الأعاجم، فيبتدئ تعلم ألف باء تاء، أو أبجد هوز في العربية» (محمود ، 1407هـ/1987م، ص66)، ثم يأتي يجادل صحابة رسول الله ﷺ في لسانهم الذي شبوا عليه وفي لغتهم التي تحداهم القرآن بها، «ويتلقى العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها عن أعجمي مثله وبلسان غير عربي، ثم يستمع إلى محاضر في آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو دينها أو سياستها بلسان غير عربي، ويقضي في ذلك بضع سنوات قلائل ثم يتخرج لنا (مستشرق) يفتي في اللسان العربي والتاريخ العربي والدين العربي!! عجب وفوق عجب» (محمود، 1407هـ/1987م، ص67)

والسؤال الذي يطرحه كل مسلم عاقل هنا هو «كيف يجوز في عقل عاقل أن تكون بضع سنوات قلائل كافية لطالب غريب عن (اللغة) وهذه حاله أن يصبح محيطا بأسرار اللغة وبأساليبها الظاهرة والباطنة، وبعجائب تصاريفها التي تجمعت وتداخلت على مر القرون البعيدة في آدابها وأن يصبح بين عشية وضحاها مؤهلا للنزول في ميدان المنهج وما قبل المنهج؟ كيف»(محمود، 1407هـ/1987م، ص66)

وغاية الأمر «عندئذ أن يكون في منزلة طالب عربي في الرابعة عشرة من عمره، بل هو أقل منه على الأرجح أي هو في طبقة العوام الذين لا يعتد بأقوالهم أحد في ميدان المنهج وما قبل المنهج» (محمود، 1407هـ/1987م، ص66)

**خاتمة:**

بعد ما وقفنا على حكم الرواية بالمعنى في الشرع، وحقيقة موقف علماء النحو واللغة العربية يتبين لنا أن الحديث النبوي كان وما زال يمثل مرجعا أوليا ومقدما على كثير من الشواهد الأخرى في الاحتجاج به في اللغة والنحو. وعليه نوجز في هذه الخاتمة أهم النتائج التي وقف عليها البحث:

- جاءت هذه الدراسة لتثبت وتدل على قيمة وأصالة الحديث النبوي عند علماء اللغة العربية والنحو في عملهم والاحتجاج به كما رأينا.

- رواية الحديث بالمعنى لم يكن لها أي أثر يذكر في إسقاط حجية الحديث النبوي والاستدلال به عند علماء اللغة وعلماء الشريعة.

- أن وقوع بعض اللحن في بعض المرويات ليس مبرراكافٍ لإقصاء الحديث النبوي من ساحة الدرس اللغوي وهو ما يمثل موقف جماهير أهل العربية كأصحاب المعاجم والنحاة من المتقدمين والمتأخرين.

- قامت دعوى الحداثيين على الانتقائية في البحث لما يخدم دعواهم ويؤيد فكرتهم التي تقوم على قراءة تبعيضية لنص من التراث وإغفال لآخر، أو الأخذ ببعض الآراء وترك الأخرى، ثم الخروج بحكم وتعميمه بناء على تلك القراءة المجتزأة الانتقائية والمبتورة، وهو موقف يناقض ما عليه الأمة.

**قائمة المصادر والمراجع:**


**1)** ابن الصلاح(د ت): علوم الحديث، تحقيقوتعليق: مصطفى ديب البغا، (د ط).

**2)** ابن الضائع: هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي أبو الحسن، المعروف بابن الضائع(1986م)، عالمبالعربية، أندلسي من أهل اشبيلية، من كتبه:"شرح كتاب سيبويه"، و"شرح الجمل للزجاج" و"الرد على ابن عصفور"، توفي سنة 680هـ. خير الدين الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م، 333/4.

**3)** ابن حزم(1400هـ/1981م): إحكام الأحكام في أصول الأحكام، 37/4/1. تحقيق أحمد شاكر، منشورات دار الآفاق.

**4)** ابن خروف(1411هـ/1991م): علي بن محمد بن علي بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، مشهور مذكور بالعلم والفهم، له تصانيف منها: "شرح سيبويه"، كتاب "شرح الجمل"، توفي سنة 606هـ باشبيلية. ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي: معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

**5)** أبو حيان الغرناطي(1418هـ/1997م): هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، من كتبه: "البحر المحيط"، و"طبقات نحاة الأندلس"، وغيرهاكثير، توفي سنة 745هـ. ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبطه وصححه: عبد الوارث، محمدعلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

**6)** أبو رية محمود(د ت): أضواء على السنة المحمدية، دارالمعارف، القاهرة، ط3.

**7)** أبو زهو(1404هـ/1984م): الحديث والمحدثون، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط).

**8)** أبو شهبة: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مطبعةالأزهر، القاهرة، (د ط)، (د ت).

**9)** أحمد أمين(د ت).: ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط10.

**10)** أحمد شاكر(1416هـ/1995م): الباعث الحثيث شرح اختصار علومالحديث، مكتبةالمعارف، الرياض، ط1.

**11)** أحمد عمر هاشم(1400هـ/1995م): السنة النبوية في مواجهة التحدي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط2.

**12)** أحمد ماهر البقري(1988م):النحو العربي شواهده ومقدماته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د ط).

**13)** البغدادي عبد القادر بن عمر(1409ه/1969م): خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، تحقيق: هارون عبد السلام، مكتبة الخانجي للطباعة، ط3.

**14)** خديجة الحديثي(1981م): موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد العراق،(د ط).

**15)** الخليل بن أحمد الفراهيدي(1985م): معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد العراق.

**16)** سعيد الأفغاني(1407ه/1987م): في أصول النحو، المكتبالإسلامي، بيروت، دمشق.

**17)** الشرفي عبد المجيد(2011م): لبنات 2، في الثقافة والمجتمع، دار الجنوب تونس.

**18)** الشرفي عبد المجيد(2008): الإسلام بين الرسالة والتاريخ، دار الطليعة بيروت، ط2.

**19)** صالح أحمد صافار(2007): النحويون والحديث الشريف، دراسة إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف، مجلةالسائل، العددالثاني، يونيو.

**20)** صبحي الصالح(1991م): علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط18.

**21)** عبد الجواد ياسين(1998م) : السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين الض والتاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1.

**22)** محمد الخضر حسين (1958-1876): تونسي من خريجي جامعة الزيتونة وعضو جمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية، هاجر إلى سوريا وبعدها إلى تركيا سنة 1920 فكون بها جمعية الهداية الإسلامية وأدار مجلة الأزهر ونور الإسلام، ويعتبر من أعضاء مجمع اللغة العربية، وممن تولى مشيخة الأزهر، له تآليف منها:"نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم"، و"نقض كتاب في الشعر الجاهلي"، و"حياة اللغة العربية"، وكتاب"الحرية في الإسلام"، وغيرها كثير.خير الدين الزركلي: الأعلام.

**23)** محمد الخضر حسين(1407ه/1987م): الاستشهاد بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية، 199/3، نقلا عن سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتبالإسلامي، بيروت، دمشق.

**24)** محمد حمزة(2005): الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء، بيروت، ط1.

**25)** محمد عيد(1979م): الرواية والاستشهاد باللغة، دار نشر الثقافة، مصر.

**26)** محمود محمد شاكر(1407ه/1987م): رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، (مقدمة كتاب المتنبي)، مطبعة المدني، مصر، دار المدني، جدة.

**27)** المعلمي(1405ه/1985م.): الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المكتبالإسلامي، بيروت، ط2.

**28)** مهدي المخزومي(1406ه/1986م.): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3.

**29)** نور الدين عتر(1401ه/1981م): منهج النقد في علوم الحديث، دارالفكر، دمشق، ط3.

**30)** يوهان فوك(1993م): مستشرق نمساوي، حصل على دكتوراه في الفلسفة واللاهوت، وصار أستاذ للغات الشرقية في جامعة فينا، له كتاب في نحو اللغة العربية، وصنف مختارات عربية، ووضع لها قاموس عربي لاتيني. بدوي عبد الرحمن:موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط3.